«الراي» تنشر مقترحاً من «بيان للاستثمار» لإنشاء الشركة الكويتية لتداول الأوراق المالية

فكرة صانع السوق الشامل على طاولة البحث بين جهات استثمارية حكومية ... والبورصة

| كتب علاء السمان |

أخذت مقترحات اطلاق صانع سوق شامل يقوم بدور احترافي في سوق الكويت للأوراق المالية بعداً نقاشياً مهماً خلال الفترة الأخيرة ما بين الجهات المعنية بالاستثمار في البورصة.

وتؤكد معلومات ان المشروع تتناوله الآن أقطاب حكومية في مباحثات مع القطاع الخاص من أجل الخلاص الى فكرة ينتظر ان تعرض على «هيئة أسواق المال» (كونها الجهة الرقابية الرئيسية بحكم القانون رقم 7 لسنة 2010) خلال الفترة المقبلة لتدشين كيان تتمثل مهامه في نطاق خلق أسعار متوازنة للأوراق المالية والحفاظ عليها من الأزمات غير المبررة التي تشهدها أسواق المال وإمكانية التنبؤ بها للتدخل وقتما تطلب الأمر ذلك.

وفي هذا الصدد حصلت «الراي» على نسخة من الدراسة التي قدمتها شركة «بيان للاستثمار» الى «لجنة السوق» تطلب فيها الموافقة على إنشاء شركة او كيان استثماري تقوم بدور صانع سوق شامل في البورصة برأسمال لا يقل عن 200 مليون دينار، وفيما يلي نص الطلب:

لقد سبق لشركة بيان للاستثمار ومنذ العام 2006 ان تقدمت الى وزارة التجارة وسوق الاوراق المالية بطلب للموافقة على إنشاء شركة تقوم بالدور الفني الاحترافي كصانع سوق يسعى دائماً الى خلق اسعار متوازنة للأوراق المالية والحفاظ عليها من الأزمات غير المبررة ويتنبأ بها ويتدخل عند اللزوم.

وقال بيان في الدراسة المقدمة، كنا نستشرف الحاجة الماسة للسوق المالي لهذه الشركة وهذا الدور الذي لو كان سوق الكويت للأوراق المالية بإدارته السابقة قد وافق عليها لكانت هذه الشركة تضطلع بدورها منذ ذلك التاريخ، ومع ذلك فإن شركة بيان للاستثمار تعيد تقديم طلبها وتمد يدها من خلال خبراتها المكتسبة لها واعضاء ادارتها عبر سنوات مضت تجعلها تملك رؤية مستقبلية فنية تشجعها الاجواء الحالية لطرحها وهي غياب دور صانع السوق وفقا للمفاهيم الفنية والاحترافية، لذلك تتقدم شركة بيان للاستثمار بالاقتراح التالي:

انشاء شركة

اقترحت بيان أن تؤسس شركة لتداول الأسهم على أن يكون اسمها: «الشركة الكويتية لتداول الأوراق المالية» برأسمال لا يقل عن 200.000.000 دينار كويتي (فقط مئتا مليون دينار كويتي) على ان تجمع هذه الشركة شركاء استراتيجيين يهمهم في المقام الاول الحفاظ على ثبات واستقرار سوق الكويت للأوراق المالية وايجاد اسعار عادلة متوازنة للاسهم وكل الادوات المالية المسموح بتداولها داخل السوق مع السعي إلى خلق أدوات جديدة ويمكن لشركة بيان للاستثمار ان تقود تأسيس هذه الشركة وتجمع معها الشركاء الاستراتيجيين المهتمين باستقرار سوق الكويت للأوراق المالية وعلى رأسهم الهيئة العامة للاستثمار ومن يرغب من شركات مع اتاحة الفرصة لمشاركة المؤسسات العامة مثل مؤسسة التأمينات الاجتماعية والهيئة العامة لشؤون القصر وغيرهم لمن يرغب في المشاركة وكذلك البنوك وشركات التمويل ويطرح الباقي بالاكتتاب العام للمواطنين.

أغراض الشركة/

1- القيام بدورها الرئيسي الذي انشئت من اجله وهو كونها صانع سوق تتداول بجميع الأسهم المدرجة بسوق الكويت للاوراق المالية.

2- اجراء التحليلات لجميع الأسهم المدرجة وايجاد السعر العادل والمتوازن لكل سهم وفق التحليل المالي الصحيح والمشاركة داخل السوق بيعا او شراء للوصول لهذه الاسعار والحفاظ على استقرارها.

3- القيام بجميع الخدمات المكملة لتداول الاوراق المالية مثل الوساطة المالية والحفظ والقيد المركزي والشراء والبيع لنفسها ولغيرها.

4- ادارة المحافظ الاستثمارية وانشاء صناديق استثمار وادارتها وتسويقها (لها وللغير).

5- اجراء التقاص بين المتداولين وفتح حسابات للعملاء (بالتعاون مع البنوك).

6- اصدار الصكوك والسندات وطرحها بسوق الاوراق المالية عند اللزوم.

7- انشاء جهاز للتنبؤ بالازمات المالية سواء بسوق الكويت او الاسواق المجاورة او الاسواق التي لها تأثير مباشر على سوق الكويت للأوراق المالية.

8- التداول بالاسواق الخليجية والعربية والدولية وخصوصا منها المدرج بها اسهم شركات كويتية.

9 - تحليل مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية وانشاء مؤشر خاص بها اذا لزم الامر.

10 - التصدي لاي ازمة طارئة بسوق الكويت للأوراق المالية وقيادة السوق نحو التصحيح المبكر.

11 - انشاء صندوق تأمين مخاطر المتداولين بسوق الكويت للأوراق المالية بالاتفاق مع شركة تأمين لايجاد وثيقة تغطي صغار المضاربين والمتداولين (وفق اقساط تناسب حجم استثمار كل منهم) لتعويضهم عند الخسارة المفاجئة.

12 - زيارة الاسواق المالية ونقل خبراتهم وتجاربهم ومنتجاتهم الجديدة وكيفية تصديهم لمعالجة ازمات الأوراق المالية المفاجئة.

13 - اعداد كوادر بشرية وطنية مؤهلة وتدريبهم وتطويرهم من حين لآخر.

14 - نشر ثقافة الاستثمار بالأوراق المالية سواء لدى المتداولين الحاليين او المستهدفين.

15 - اعداد المؤتمرات من حين لاخر ودعوة ممثلين عن الاوساق الخليجية والعربية والعالمية للمشاركة بهذه المؤتمرات للوقوف دائما علي احداث وتطورات الاسواق المالية.

16 - الارتقاء بجميع المهن والخدمات العاملة بسوق الاوراق المالية واهمها الوساطة والمقاصة والحفظ والقيد المركزي.

17 - المساهمة في انشاء وتأسيس شركة مساهمة ذات اكتتاب عام او (خاص) تدير العمليات التشغيلية للبورصة بعيدا عن الادارة الحكومية.

18 - العمل مع الشركة التي سوف تنشأ لادارة البورصة لانشاء افرع للبورصة بالمناطق الخارجية مثل الاحمدي والجهراء.

19 - انشاء مركز للدراسات الاقتصادية والمالية والقانونية ورعاية الابحاث العلمية بالداخل والخارج وتحمل نفقة منح دراسات للكوادر الوطنية المتفوقة علميا وعمليا في جميع مناحي وافرع دراسات تداول الاوراق المالية.

20 - نشر وبث المعلومات التحليلية الكاملة للمستثمرين والمضاربين من خلال جميع وسائل النشر والبث ووسائل الاتصالات الحديثة بما يحقق الشفافية الكاملة.

دافع المسؤولية

وشركة بيان للاستثمار من دافع مسؤولياتها تجاه وطنها وعملائها وجميع المتداولين على استعداد تحمل نفقات اجراء دراسات الجدوى بمجرد الموافقة المبدئية سواء لهذه الشركة او الشركة الخاصة التي يمكن ان تدير عمليات التداول التشغيلية بعيدا عن الادارة الحكومية التي يجب ان تتفرغ للتشريع والنظم ثم المتابعة والرقابة والفصل في الخلافات او محاسبة المخطئ والمتجاوز بمحرد صدور موافقة وزارة التجارة المبدئية.

وقالت شركة بيان للاستثمار أنه في حالة صدور موافقة الوزارة الموقرة ستقوم باعداد دراسات الاقتصادية والفنية وجدواها على استقرار السوق وتقديمها للوزارة لاعتمادها ومن ثم الاستمرار في قيادة عمليات التأسيس.

وتوقعت «بيان» النجاح لهذه الشركة وكذلك ايضا للشركة التي سوف تدير البورصة بادارة خاصة بعيد عن الادارة الحكومية في ظل مناخ اقتصادي ومالي وقانوني واداري يتمتع بالشفافية والاداء الاحترافي والحرص كل الحرص على تغيير واعادة بناء المنظومة التشريعية للاقتصاد والتجارة والمال.

صانع السوق سينظم حركة الأسهم المدرجة (تصوير طارق عز الدين)

- الكيان المقترح سيكون بمساهمة «هيئة الاستثمار» و«التأمينات» ومن يرغب من المؤسسات و شركات القطاع الخاص
- دراسة «بيان» تشتمل على 19 غرضا للكيان المستهدف ... ورأس المال لا يقل عن 200 مليون دينار
- التداول على جميع الأسهم المدرجة وتأمين المخاطر والتنبؤ بالأزمات ... أبرز الأدوار التي سيقوم بها صانع السوق

الأعلى في الشرق الأوسط وشمال افريقيا

«فيتش»: تصنيفات «الوطني» تعكس موقعه الريادي وجودة أصوله المرتفعة

«الوطني» يمتلك أقوى تواجد دولي

قالت وكالة «فيتش» العالمية للتصنيف الائتماني (Fitch Ratings) في تقرير أخير صدر أمس، إن بنك الكويت الوطني يتميز بموقعه الريادي وربحيته القوية وجودة أصوله المرتفعة وسياسته المتحفظة، وهو ما تعكسه تصنيفاته الائتمانية الأعلى بين كافة بنوك الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وكانت «فيتش» قد ثبتت أخيرا تصنيفها طويل الأجل لبنك الكويت الوطني عند AA- مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وأكدت «فيتش» في تقريرها أن بنك الكويت الوطني قد حافظ على معدلات ربحيته القوية في الربع الأول من العام 2012 والعام 2011، على الرغم من استمرار الظروف الاقتصادية الصعبة.

ورأت أن البنك يتمتع برسملة قوية وبقاعدة تمويلية ضخمة ومستقرة، مستفيدا من التوجه نحو السلامة والأمان خلال الأزمة.

وأكدت «فيتش» أن «الوطني» قد حافظ كذلك على جودة أصوله المرتفعة على الرغم من البيئة التشغيلية الصعبة، مما يعكس سياسته المتحفظة، كما يتميز بإدارته الجيدة للمخاطر، مضيفة ان البنك، تاريخيا، لطالما كان أفضل من نظرائه في إدارة المخاطر.

وأشارت «فيتش» إلى أنه يمتلك أقوى تواجد دولي بين كافة البنوك الكويتية، كما تشهد مساهمة الفروع الخارجية في إجمالي إيرادات المجموعة نموا مستقرا.

وقالت «فيتش» إن بنك الكويت الوطني هو البنك الأكبر في الكويت بحصة سوقية تفوق الـ30 في المئة من إجمالي ودائع القطاع المصرفي والقروض، ويوفر مختلف الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الخاصة وخدمات الخزانة من خلال شبكة فروعه القوية محليا ودوليا.

ويتمتع بنك الكويت الوطني بأعلى تصنيف ائتماني بين كافة بنوك الشرق الأوسط وشمال افريقيا بإجماع وكالات التصنيف العالمية «فيتش» و«موديز» و«ستاندرد أند بورز». كما تقدم البنك الوطني في العام الحالي 14 مرتبة ليحتل المرتبة 33 بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم، وهو البنك العربي الوحيد الذي يحتفظ بموقعه ضمن هذه القائمة للمرة الخامسة على التوالي.

الشمالي: «المدينة للاستثمار» ستواصل تنفيذ استراتيجيتها

محمد الشمالي

أكد رئيس مجلس الإدارة في شركة المدينة للتمويل والاستثمار محمد درويش الشمالي ان الشركة تعمل على إعادة هيكلة بعض إدارتها وشركاتها التابعة بما يتماشى من إفرازات الفترة الحالية.

وقال الشمالي في بيان صحافي ان المدينة ستواصل تنفيذ خطتها الاستراتيجية التي اعتمدت من قبل مجلس الإدارة خصوصاً بعد أن انجزت الكثير من المهام التي تندرج ضمن تلك الخطة وذلك خلال الفترة الماضية.

واشار الشمالي في أول تصريحاته لدى ترؤسه لمجلس الإدارة الى أن الشركة تهتم حالياً بتدشين خطط خاصة لكل شركة من الشركات التابعة على حدها كي تحافظ بذلك على توسعاتها المحلية والاقليمية سواءً من خلال أسواق المال أو القطاعات المالية والاقتصادية المختلفة عبر اقتناص الفرص التشغيلية التي يمكن أن تتوافر في تلك الأسواق وتحديداً الأسواق البكر التي أوشكت على الانطلاق.

واوضح الشمالي أن الالتزام بالإستراتيجية الموضوعة ساهم الى حد كبير في تجاوز الشركة لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي انعكست على الأسواق الاقليمية والعالمية كافة على مدار الفترة الماضية.

ولفت الشمالي الى أن ما قامت به الشركة من اعادة هيكلة لمديونياتها على مدار خلال الفترة الماضية خصوصا في ظل الأزمة الى حماية حقوق المساهمين، إذ تعد الشركة من الكيانات المليئة لما لديها من أصول واستثمارات جيدة كان لها انعكاسات مؤثرة على وضعها المالي.

الهيئة العامة للاستثمار

فرص وظيفية

إعلان رقم 3 / 2012

تعلن الهيئة العامة للاستثمار عن وجود فرص وظيفية لديها :-

1- مستشار
- حاصل على بكالوريوس المحاسبة أو التمويل أو الاقتصاد من جامعة معترف بها.
- خبرة عملية لا تقل عن 15 سنة في مجال الاستثمار.
- حاصل على شهادة محلل مالي (CFA).

2- مدير استثمار
- حاصل على بكالوريوس (إدارة اعمال أو التمويل أو الاقتصاد) من جامعة معترف بها.
- خبرة عملية لا تقل عن 9 سنوات في مجال العقار.

3- محلل استثمار
- حاصل على بكالوريوس (إدارة اعمال أو التمويل أو الاقتصاد).
- خبرة عملية من 3-7 سنوات في مجال الاستثمار بأدوات السوق النقدي أو السندات لدى المؤسسات المالية والاستثمارية.

4- ضابط شبكات تقنية المعلومات
- حاصل على بكالوريوس هندسة أو ما يعادلها في مجال تركيب أنظمة وأجهزة شبكات المعلومات المتوافقة مع شبكات المايكروسوفت.
- خبرة عملية من 2-4 سنوات في مجال شبكات المعلومات أو عمل مماثل.

5- اختصاصي تحليل نظم
- حاصل على بكالوريوس علوم كمبيوتر أو حاسب آلي أو إحدى الشهادات العلمية المتخصصة في تحليل الأنظمة.
- خبرة عملية لا تقل عن 9 سنوات في مجال تحليل أنظمة المعلومات وخاصة شئون الاستثمار والمحاسبة أو عمل مماثل.

6- اختصاصي برمجة
- حاصل على بكالوريوس علوم الكمبيوتر أو الحاسب الآلي أو إحدى الشهادات العلمية الخاصة بالبرمجة.
- خبرة عملية لا تقل عن 9 سنوات في برمجة نظم المعلومات وبرمجة (NET) أو عمل مماثل.

7- سكرتير/سكرتير تنفيذي
- حاصل على دبلوم سكرتارية سنتان بعد الثانوية العامة.
- خبرة عملية لا تقل عن 7 سنوات في مجال السكرتارية.
- إجادة الطباعة باللغة العربية والانجليزية.

الشروط العامة
- تعطى الأولوية للكويتيين.
- إجادة اللغة العربية والانجليزية (محادثة وقراءة وكتابة).
- لا يزيد عمر المتقدم عن 45 عاما (عدا وظيفة رقم 1).
- إجادة استخدام برامج الحاسب الآلي (Microsoft Office).
- يخضع المتقدمين للاختبارات والمقابلات الشخصية.
- على المتقدم تحديد رقم واسم الوظيفة المتقدم اليها.
- سوف تستبعد الطلبات الغير مستوفية للشروط والمستندات.

تعطى أولوية القبول في حال تساوي درجات المتقدمين للتالي :-
- التقدير العام الأعلى للمؤهل - الأقدم في الحصول على المؤهل - الأكبر سناً - يقدم المتزوج على الأعزب.

فعلى الراغبين التقدم شخصياً للهيئة العامة للاستثمار مصطحبين معهم التالي :-
- السيرة الذاتية (مختصرة بالمهام الوظيفية الحالية والسابقة).
- الشهادات الدراسية المعتمدة وشهادات الخبرة وشهادة راتب حديثة وأصلية.
- صورة البطاقة المدنية والجنسية وشهادة الميلاد وجواز السفر.
- صورة شخصية واحدة.

تقدم الطلبات على العنوان التالي: مجمع الوزارات - بلوك رقم (3) - الدور الأرضي
قسم التوظيف - Email: kiajobs@kia.gov.kw
- علماً بأن آخر موعد لتقديم الطلبات يوم الخميس الموافق 2012/07/12
- سوف تعامل جميع الطلبات بسرية تامة

لإنشاء أول شركة عالمية لإدارة الأصول الوقفية

«آي ليجاسي» تستحوذ على «بيت المال» و«المستثمر» السعودية

استحوذت شركة آي ليجاسي الإماراتية على شركة بيت المال الاستثمارية الكويتية، وشركة المستثمر السعودية، في واحدة من أهم صفقات الاستحواذ عبر الحدود في الدول العربية وبعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال الكويتية، وذلك بتوقيع رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب لشركة «آي ليجاسي» رجل الاعمال القطري خالد بن أحمد السويدي، ورئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب لشركة المستثمر الدولي عدنان عبد العزيز البحر على عقد البيع بحضور الرئيس التنفيذي لشركة «بيت المال» سليمان ناصر الغملاس وعضو مجلس إدارة «آي ليجاسي» عبد الله يوسف السيف.

وقال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة «اي ليجاسي» خالد بن أحمد السويدي ان عملية الاستحواذ حظيت بموافقة هيئة أسواق المال الكويتية، وتأتي ضمن إستراتيجية الشركة للتوسع في المنطقة في ظل امتلاك شركة بيت المال الاستثمارية حصة الأغلبية في شركة المستثمر للأوراق المالية السعودية INVESCO، الحاصلة على لقب أفضل شركة استثمارية سعودية لعام 2012 من مجلة «أرابيان بيزنس».

وأضاف السويدي ان الهدف من عملية الاستحواذ على بيت المال هو إطلاق أول شركة متخصصة على مستوى العالم في تقديم الخدمات المالية المتكاملة لتطوير وإدارة الأوقاف، بما في ذلك خدمات الحفظ والأمانة والصناديق الاستثمارية وتمويل المشاريع الوقفية وإدارتها، بما يحقق عوائد جيدة للمساهمين والمستثمرين وكذلك ما يعود بالنفع على الأصول الوقفية بزيادة عوائدها.

وأشار إلى أن «آي ليجاسي» اختارت «بيت المال» لكونها شركة كويتية تتوافق سياستها مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة الى تمتعها بخبرة كبيرة في إدارة الاستثمارات على مستوى منطقة الخليج والدول العربية بما يحقق تسهيل عملية الانتقال لتأسيس الكيان الجديد، وسرعة الانطلاقة لتحقيق أهدافنا المستقبلية، وتقليص مدة التشغيل، بما يتيح للشركة توزيع أرباح في أقرب فترة ممكنة.

وعلى صعيد آخر، توقع السويدي أن تحقق الشراكة الجديدة أرباحاً مجزية وعوائد مميزة لمساهمي المجموعة ستتراوح بين 15 إلى 17 في المئة، وستحقق من جهة أخرى مساهمة مجتمعية للشركة تعود بالنفع على كافة فئات المجتمع بشكل عام من خلال رفع عوائد الأصول الوقفية.

واعتبر السويدي شركة تطوير وإدارة الأوقاف أول كيان اقتصادي على مستوى العالم يؤسس بغرض تطوير وإحياء الأصول غير المستغلة من قبل الحكومات والأفراد، لافتاً إلى أن تنفيذ هذه الخطة يتماشى مع إستراتيجية دولة الكويت بدعم القطاع الخاص في المشاركة بتنفيذ الرؤية الأميرية بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي، وكذلك دعم مشروعات خطة التنمية.

كما أشار إلى أن هذه الخطة تتناغم مع مدى اهتمام حكوماتنا العربية والإسلامية بالأوقاف والحرص على أن يعم نفعها عموم المسلمين ولا أدل على ذلك من اهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بتطوير عموم الأوقاف بالسعودية وعلى رأسها أوقاف منطقة الحرمين الشريفين. وغير ذلك الكثير على مستوى الدول العربية والإسلامية.

و بهذا الصدد، اعتبر السويدي دور شركة إدارة وتطوير الأوقاف مكملاً لدور وزارة الأوقاف، ولا يتعارض معها، حيث تسعى إلى دعم وتطوير الأصول الوقفية التي لم يتم الاستفادة منها على مدار السنوات الماضية.

وأوضح السويدي أن الكيان الجديد يتطلع أيضا إلى حماية الأعيان والأصول الوقفية والحفاظ عليها من خلال تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية بما يؤدي لزيادة الإيرادات وضبط العوائد وتخفيض النفقات الإدارية وتقليص احتمالات المزالق الإدارية، بالإضافة إلى توزيع هذه الإيرادات على أغراضها ومصارفها بشكل شرعي وقانوني يتوافق مع أغراض الوقف وبما يتيح توسيع شرائح المستفيدين منها في إطار يلتزم بالسرية والحرفية، ومن جهة أخرى تهدف إلى ترسيخ الثقة بالوقف من خلال إحياء سنة الوقف وتشجيع إقامة أوقاف جديدة.

كما لفت السويدي إلى أن الأوقاف تعد بئراً من تريليونات الدولارات يحتاج من ينقب عنها، مشيراً إلى أن حجم الأوقاف في العالم يبلغ مئات المليارات من الدولارات، وموضحا أن هذا التقدير متحفظ للغاية حيث يشمل عقارات غير مطورة لم يتم تقييمها منذ سنوات.

وقال ان الاستثمار في الاصول الوقفية سيعزز العوائد الناتجة من العقارات المهملة وغير المستغلة، والأصول الأخرى التي تحتفظ بها هيئات الأوقاف، وتمكنها أيضا من الوصول إلى الخبراء المحترفين في الاستثمار الإسلامي.

وفي ما يتعلق بمؤسسي شركة «اي ليجاسي»، أوضح السويدي أن الشركة تمكنت من استقطاب عدد كبير من كبار رجال الأعمال المرموقين على مستوى الخليج ومنطقة الشرق الأوسط وعلى رأسهم الدكتور سعد حمد البراك الذي تم اختياره ليكون نائبا لرئيس مجلس إدارة آي ليجاسي. وتم اختيار سليمان ناصر الغملاس ليكون رئيساً تنفيذياً لـ «بيت المال».

من اليمين القملاس والبحر والسويدي والسيف